الأمم المتحدة

A/C.5/64/SR.23

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والستون

Distr.: General
19 July 2010
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الثالثة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ١ آذار/مارس ٢٠١٠، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد ماورير ..... (سويسرا)

رئيسة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيدة ماك لورغ

المحتويات

الإعراب لشيلي وهايتي عن المواساة عقب الزلزالين اللذين ضرباهما في الفترة الأخيرة

تنظيم الأعمال

البند ١٣٨ من جدول الأعمال: وحدة التفتيش المشتركة

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إرسال التصويبات مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

10-25375 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠

الإعراب لشيلي وهايتي عن المواساة عقب الزلزالين اللذين ضربا هما في الفترة الأخيرة

١ - **الرئيس:** أعرب بالنيابة عن جميع أعضاء اللجنة عن تعاطفه مع حكومة كل من شيلي وهايتي عقب الزلزالين اللذين ضربا بلديهما في الفترة الأخيرة، وتقدم بالتعازي إلى أُسر الضحايا الذين فقدوا حياتهم في الكارثتين، بمن فيهم العديد من موظفي الأمم المتحدة ممن كانوا في مهمة بهايتي.

٢ - وبدعوة من الرئيس، التزم أعضاء اللجنة دقيقة صمت.

تنظيم الأعمال (A/C.5/64/L.27)

٣ - **الرئيس:** دعا اللجنة إلى النظر في برنامج العمل المقترح للجزء الأول من الدورة الرابعة والستين المستأنفة، وهو برنامج أُعد بالاستناد إلى المذكرة المقدمة من الأمانة العامة بشأن حالة إعداد الوثائق (A/C.5/64/L.27).

٤ - **السيد الشهاري** (اليمن): أعرب باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، عن الانشغال حيال إصدار التقارير التي تقدم إلى اللجنة كي تنظر فيها، مما يُعد انتهاكا لقاعدة الأسابيع الستة التي أقرتها الجمعية العامة. فقد صدر تقرير الأمين العام بشأن المساءلة قبل بداية الجزء المستأنف من الدورة بيوم عمل واحد فقط، في حين لم يصدر بعد تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. واسترسل بالقول إن مثل هذا التأخير يحول دون تنفيذ الأنشطة التي صدر بها تكليف كما يحول دون إنجاز عمل اللجنة الخامسة. وطلب من الأمانة العامة أن تقدم التقريرين دون مزيد من التأخير وتشرح أسباب التأخر في إصدارهما في الموعد المحدد. وأشار إلى أن المجموعة مستعدة لإقرار الأنشطة المبرمجة خلال الأسبوع الأول فقط من برنامج العمل المقترح، نظرا لما قد يمليه سير المشاورات من تعديلات على البرنامج.

٥ - **السيد يانيث بارنويفو** (إسبانيا): تحدث بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي؛ والبلدان المرشحة لعضويته تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا؛ وبلدان عملية الاستقرار والانتساب ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا؛ إضافة إلى أرمينيا وأيسلندا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا وليختنشتاين، ورحب بقرار المكتب التخطيط لإنجاز عمل اللجنة المبرمج في الجزء الحالي من الدورة المستأنفة في غضون ثلاثة أسابيع، آخذا في الاعتبار عبء العمل المتوقع.

٦ - وأشار إلى أن اللجنة الخامسة قد توصلت، في الجزء الرئيسي من الدورة الرابعة والستين، وبعد مفاوضات مكثفة، إلى توافق في الآراء بشأن المسائل الحيوية. وعلى الرغم من الصعوبات المالية التي تواجهها في الوقت الراهن دول أعضاء عديدة، فإن هذه الدول اتفقت على ميزانية في مستويات معقولة تتيح للمنظمة الموارد الضرورية لأداء مهامها. وقال إن الاتحاد يرحب بإقرار الجمعية العامة بإمكانية تحسين المنهجية المتبعة لوضع جداول الأنصبة المقررة لكل من الميزانية العادية وتمويل عمليات حفظ السلام. وأعرب عن رغبة الاتحاد في التحرك بسرعة للاضطلاع بعمليات الاستعراض المنصوص عليها في قراري الجمعية العامة ٢٤٨/٦٤ و ٢٤٩/٦٤.

٧ - وبخصوص الجزء الأول من الدورة المستأنفة، قال إن الاتحاد الأوروبي مستعد لمناقشة مسائل هامة من قبيل إطار المساءلة، واستخدام الأمين العام للسلطة التقديرية المحدودة بشأن الميزانية، واستعراض أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية الذي يجرى كل خمس سنوات. وأضاف بالقول إن الاتحاد، إذ يكرر تأكيد التزامه بتحقيق الفعالية والكفاءة

والشفافية في عمل الأمم المتحدة وبتحديد تسلسل واضح للمساءلة، فإنه يشدد على ضرورة المضي قدما في إنجاز الإصلاح التنظيمي.

٨ - وقال إنه من الأهمية بمكان احترام المواعيد المقررة لإصدار الوثائق بجميع اللغات الرسمية الست كيما يتسنى للدول الأعضاء النظر على النحو الواجب في المسائل المطروحة واتخاذ قرارات مدروسة بشأنها. ورغم ما تحقق من تحسن في هذا الصدد، فإنه ينبغي للأمين العام وللجنة الاستشارية الحرص على احترام المواعيد النهائية بغية تجنب الصعوبات المعترضة في دورات سابقة. واسترسل بالقول إن الاتحاد الأوروبي مستعد لإجراء مناقشات بهدف التوصل إلى نتائج عملية خلال الجزء الحالي من الدورة المستأنفة، غير أنه قد لا ينظر في التقارير التي تأخر تقديمها.

٩ - **السيد مينوز** (شيلي): تحدث بالنيابة عن مجموعة ريو، وأشار إلى أن من بين البنود المهمة في برنامج العمل تمويل معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار)، والبعثات السياسية الخاصة، وشروط خدمة القضاة المخصصين للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، فضلا عن التقديرات المنقحة الخاصة بوحدة التأهب والدعم في حالات الطوارئ.

١٠ - ومضى قائلا إن المجموعة تدعم عمل اليونيتار، وبخاصة الدورات التدريبية التي يوفرها لأعضاء السلك الدبلوماسي. وهي ترغب في الحصول على معلومات مستكملة عن الموارد الإضافية التي طلبها الأمين العام في عام ٢٠٠٩، وتأمل في التوصل إلى حل لمسألة التمويل يكون مقبولا لدى جميع الدول الأعضاء. وستنظر المجموعة بعناية في مقترحات الأمين العام بخصوص سلطته التقديرية المحدودة بشأن الميزانية وإطار المساءلة، واضعة في اعتبارها الترابط بين المساءلة والمرونة.

١١ - وقال إن مجموعة ريو منشغلة لأن الامتحان التنافسي الوطني المؤجل منذ عام ٢٠٠٩ لم ينظم حتى الآن. ثم إن الدول الأعضاء لم توافق على تنفيذ برنامج للفنيين الشباب في عام ٢٠١٠ خلافا لمقترح قدمه مكتب إدارة الموارد البشرية. واختتم بالقول إن الامتحان التنافسي الوطني يجب أن يظل مستوفيا للمعايير القائمة وإن أي اقتراح بإدخال تغييرات يجب أن يناقش مناقشة متعمقة في الجمعية العامة.

١٢ - **السيد سيال** (باكستان): أعرب عن امتنانه للجهود المبذولة من أجل إصدار الوثائق في موعدها، ولكنه أشار إلى أن تقارير مهمة لا تزال تصدر متأخرة جدا، مما يضطر الدول الأعضاء واللجنة الاستشارية إلى العمل ضمن حيز زمني ضيق ويؤثر في نوعية مداولات اللجنة الخامسة. وأشار إلى ضرورة معالجة العوامل التي تقف وراء تأخر صدور الوثائق معالجة شاملة، وإلى أنه ينبغي للمكتب أن يستمر في تعديل برنامج العمل في ضوء ما هو متوفر من التقارير.

١٣ - واسترسل بالقول إن الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من المداولات غير الرسمية للجنة الخامسة تمر عبر توفر تقارير شاملة تتضمن جميع المعلومات التي تطلبها الجمعية العامة. فالنهج الذي تتبعه الأمانة العامة والمتمثل في طرح مقترحات جزئية أمر مثير للقلق، ذلك أن تقديم المعلومات في أجزاء منفصلة لا يسمح بمعالجة القضايا التي تثيرها الدول الأعضاء في القرارات التي تتخذها الجمعية العامة. وقد أدى ذلك إلى تكرر الطلبات المتعلقة بالحصول على معلومات إضافية، وهو ما يمنع اللجنة من اتخاذ قرارات مدروسة وفي الوقت المناسب ويؤدي إلى زيادة التكاليف. وحث الأمانة العامة على تحسين نوعية تقاريرها.

١٤ - **السيد سوغيياما** (اليابان): قال إن وفده يولي أهمية كبرى لسلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة، بمن فيهم العاملون في الميدان، ممن وقعوا ضحايا لأعمال إرهابية. وفي

انتظار أن تتلقى الجمعية العامة المقترحات الكاملة للأمين العام بشأن سلامة الموظفين وأمنهم، أبدى رغبته في الاطلاع على آراء الأمانة العامة وخططها للمستقبل.

١٥ - واسترسل بالقول إن ضمان المساءلة لا يمر عبر إنشاء نظام جديد بقدر ما يمر عبر قيام الأمانة العامة بإدارة شؤونها على النحو الواجب وفقا لإطار العمل القائم المنصوص عليه في الميثاق ولقرارات الهيئات التشريعية للمنظمة ولوائحها التنظيمية وقواعدها. وأشار إلى ضرورة بذل جهد خلال الجزء الأول من الدورة المستأنفة لإدخال تحسينات عملية وقابلة للتنفيذ على نظام إدارة الأمم المتحدة.

١٦ - وأعرب عن عدم رضاه لأن الأمانة العامة لم تستأنف امتحان التوظيف التنافسي الوطني، الذي ظل معلّقا، مما سد الطريق في وجه شباب من شتى أصقاع العالم يتطلعون إلى العمل في الأمم المتحدة.

١٧ - وبما أن اللجنة بصدد النظر في بنود مؤجلة من الجزء الرئيسي للدورة، فإنه ينبغي لها أن تتجنب تكرار المناقشات السابقة وأن تشرع في نقاش استشرافي.

١٨ - **الرئيس:** قال إنه يعتبر أن اللجنة تود الموافقة على الأنشطة المبرمجة خلال الأسبوع الأول من برنامج العمل المؤقت المقترح، على أن يكون مفهوما أن المكتب قد يقوم، حسب الاقتضاء بتعديل البرنامج خلال انعقاد الدورة.

١٩ - تقرر ذلك.

البند ١٣٨ من جدول الأعمال: وحدة التفتيش المشتركة

(A/64/34 و A/64/642 و A/64/667)

٢٠ - **السيد بيرو** (رئيس وحدة التفتيش المشتركة): عرض تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن عام ٢٠٠٩ وبرنامج العمل لعام ٢٠١٠ (A/64/34)، وقال إن الوحدة إذ تعرب عن تقديرها لإقرار الجمعية العامة، في قرارها ٢٧٢/٦٣، بالإطار الاستراتيجي لوحدة التفتيش المشتركة للفترة ٢٠١٠-٢٠١٩، فإنها تشعر بالأسف لأن هذا الإقرار لم يترجم إلى الزيادة المطلوبة في الموارد. وقد قامت الوحدة بتعديل برنامج عملها بناء على ذلك. وهي بالتالي لن تتمكن من تحقيق الزيادة المرجوة في عدد الاستعراضات المتعلقة بالشؤون التنظيمية والإدارية، وستضطر بدلا من ذلك إلى خفض عدد الاستعراضات من خمسة إلى اثنتين فقط في عام ٢٠١٠. وعلى هذا الأساس، فإن كل منظمة سيشملها استعراض واحد كل اثنتي عشر سنة.

٢١ - وفي عام ٢٠٠٩، ورغم النقص الحاد في عدد الموظفين، أصدرت الوحدة تسعة تقارير، منها ثلاثة تقارير أُعدت بناء على طلب ورد مباشرة من الهيئات التشريعية، فضلا عن مذكرتين ورسالتين إداريتين. واسترسل بالقول إن أغلبية المشاريع التي أُنجزت في عام ٢٠٠٩، وكذلك معظم المشاريع المقرر تنفيذها في عام ٢٠١٠، تركز على المسائل المطروحة على صعيد المنظومة وفقا لطلب الجمعية العامة الوارد في قرارها ٢٤٦/٦٢.

٢٢ - وأشار إلى أن المسألة الأولى التي تستدعي اهتمام اللجنة، هي متابعة التوصيات المقدمة من الوحدة. وقد أمكن حتى الآن جمع المعلومات المتعلقة بعدد كاف من فترات الثلاث سنوات بالاعتماد على نظام المتابعة اليدوية المنشأ عملا بقرار الجمعية العامة ٢٥٨/٦٠، مما يسمح بإجراء مقارنة هادفة وبتحديد الاتجاهات. وترد تلك المعلومات في الفرع هاء من التقرير (A/64/34).

٢٣ - وأشار إلى أن المنظمات المشاركة نظرت في أقل من ٦٠ في المائة من مجموع التقارير والمذكرات التي تشمل المنظومة بأسرها والتي وُجهت إلى تلك المنظمات لاتخاذ إجراءات بشأنها في الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٨، وهي نسبة تمثل انخفاضا طفيفا مقارنة بالتقدم الكبير المسجل

سابقا. وفي المقابل، ارتفع معدل تنفيذ التوصيات الواردة في التقارير والمذكرات التي تشمل المنظومة بأسرها من ٣٨ في المائة إلى ٥٠ في المائة في المتوسط خلال فترات الثلاث سنوات الأخيرة. وبخصوص التقارير التي تتناول منظمة واحدة، ظل معدل القبول خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨ مستقرا في حدود ٦٤ في المائة، وهو نفس المعدل المسجل في نهاية عام ٢٠٠٩. ولم ترد أية معلومات عما نسبته ١٣ في المائة من التوصيات، في حين بلغ معدل التوصيات المرفوضة ١٤ في المائة من المجموع. وفي سنة ٢٠٠٨ وحدها، بلغ معدل القبول مستويات مشجعة للغاية حيث وصل إلى ٨٢ في المائة، في حين انخفض معدل التوصيات المرفوضة إلى ٥ في المائة وتضاعف معدل تنفيذ التوصيات المقبولة ثلاث مرات ليصل إلى ٦٧ في المائة، دون اعتبار نسبة ٢٢ في المائة من التوصيات الجاري تنفيذها.

٢٤ - وتؤكد تلك البيانات ضرورة أن تركز عملية المتابعة في المقام الأول على المنظمات المشاركة في التقارير والتوصيات المتصلة بها، لا سيما في غياب مؤشرات واضحة عن التوصيات التي هي قيد النظر أو التي لم ترد بشأنها أية معلومات. علاوة على ذلك، من غير المقبول أن يكتفي مجلس إدارة، بعد نظره في تقرير يهمه، بالإشارة إلى أنه ''يحيط علما'' بالتوصيات؛ حيث إن مثل هذا الموقف لا يشكل إجراء ملموسا بالمعنى الوارد في قرار الجمعية العامة ٢٧٢/٦٣.

٢٥ - وأشار إلى أن خمس منظمات، هي الوكالة الدولية للطاقة الذرية والاتحاد الدولي للاتصالات وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة السياحة العالمية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، قد تخلفت عن تقديم معلومات بخصوص ما اتخذته من إجراءات، وأن هذه المسألة ستناقش قريبا مع الرؤساء التنفيذيين لتلك المنظمات. وقال إن أداء الأمم المتحدة وعدم مناقشة الجمعية العامة لتقارير الوحدة في السنوات الأخيرة من الأمور غير المقبولة.

٢٦ - واسترسل بالقول إن الوحدة واثقة من أن المسؤوليات الجديدة التي عُهد بها إلى لجنة الإدارة، وكذلك التصميم الذي أبدته وكيلة الأمين العام للشؤون الإدارية ستُحدث تغييرا جذريا في ذلك الوضع. ويجدر بالإشارة أن أمانة كل منظمة مشاركة مطالبة بشكل دائم، بمقتضى المادة ١١-٤ من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة وبموجب قرار الجمعية العامة ١٦/٥٤، بأن تحيل أية تقارير أو توصيات إلى هيئتها التشريعية من أجل اتخاذ إجراءات بشأنها وأن تجري مناقشات تتناول تلك التقارير أو التوصيات. وفي هذا الصدد، وعلى الرغم من أن الجمعية العامة قد طلبت في قراريها ٢٤٦/٦٧ و ٢٧٢/٦٣ إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن الدعم المتوقع تقديمه إلى الوحدة من جانب أمانات المنظمات المشاركة لدى إعداد تقاريرها ومذكراتها ورسائلها السرية والنظر في توصيات الوحدة واتخاذ إجراءات بشأنها، فإن المذكرة المقدمة من الأمين العام بشأن تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام ٢٠٠٩ (A/64/642) تركز في واقع الأمر على الأنشطة التي تضطلع بها أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق. وقد أعدت بعض الأمانات وثائق مفيدة تلخص تقارير الوحدة وتوصياتها؛ ولكن لم تطلب كل الأمانات إلى هيئاتها التشريعية مناقشة تلك التقارير والتوصيات واتخاذ إجراءات بشأنها.

٢٧ - وأشار إلى أن دراسة الجدوى المتعلقة بإنشاء نظام متابعة على الإنترنت، والتي طلبتها الجمعية العامة في قرارها ٢٤٦/٦٧، قد أُنجزت في الفترة الأخيرة وأنه يمكن الآن إصدار طلب لطرح مقترحات بهذا الشأن. وتشير التقديرات إلى أن برمجة المشروع ستتطلب ٢٥٠ يوم عمل، على مدى فترة ستة أشهر، بتكلفة تقدر بمبلغ يتراوح بين ٠٠٠ ٢٠٠

و ٠٠٠ ٢٥٠ دولار، وأن الهيئات الرقابية المهتمة في الأمم المتحدة يمكنها أن تشارك في تطوير المشروع. وسيتيح هذا المشروع، بعد تمويله وتنفيذه، لجميع المندوبين إمكانية التثبت مما إذا كانت الجهة المعنية قد نظرت في تقرير محدد أو توصية محددة صادرين عن وحدة التفتيش المشتركة ووافقت عليهما وقامت بتنفيذهما.

٢٨ - ومضى يقول إن الشاغل الرئيسي الثاني للوحدة يتعلق بالفقرة ٨ من قرار الجمعية العامة ٣١١/٦٣، الذي عرض على الجمعية في اليوم الأخير من دورتها الثالثة والستين واعتُمد دون الإحالة إلى اللجنة الخامسة. ففي تلك الفقرة، التي قد تترتب عليها مستقبلا زيادة كبيرة في التكاليف، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقترح أساليب لإنشاء آلية تقييم مستقلة على نطاق المنظومة بتقييم الكفاءة والفعالية والأداء في المنظومة بأكملها، مع مراعاة مهام التقييم التي تضطلع بها مختلف منظمات الأمم المتحدة ووحدة التفتيش المشتركة وفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم. وفي الفقرة ١٩ من نفس القرار، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام التعجيل باتخاذ الترتيبات اللازمة لإجراء تقييم مستقل للدروس المستفادة من الجهود المبذولة من أجل زيادة اتساق البرمجة على الصعيد القطري. ومع ذلك كانت الجمعية العامة قد اعتمدت، قبل خمسة أشهر، القرار ٢٧٢/٦٣ الذي أكدت فيه من جديد الدور الفريد الذي تضطلع به وحدة التفتيش المشتركة بوصفها الهيئة الوحيدة الخارجية والمستقلة على صعيد المنظومة المعنية بالتفتيش والتقييم والتحقيق.

٢٩ - واسترسل السيد بيرو بالقول إن الوحدة، التي تقر بالحاجة المؤكدة إلى زيادة الموارد المخصصة لتقييم الأنشطة التشغيلية المشتركة على صعيد المنظومة، كانت قد استجابت للقرار ٣١١/٦٢ بتوجيه رسالة إلى الأمين العام أكدت له فيها التزام الوحدة بالمشاركة في مسار الشفافية المقرر ترسيخه استجابة لطلبات الجمعية العامة؛ غير أن الوحدة لم تتلق أي رد على تلك الرسالة. وفي ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، تلقت الوحدة، عن طريق رئيس فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، مذكرة من أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين مؤرخة ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ ومعنونة ''مقترح من أجل إنشاء آلية تقييم مستقلة على نطاق المنظومة - مشروع مطروح قبل إجراء المشاورات''؛ وقد أبدت الوحدة رأيها في الموضوع، معتبرة أنه لا يمكن إعداد مثل هذا المقترح دون إجراء مناقشة شاملة على صعيد منظومة الأمم المتحدة.

٣٠ - ومضى قائلا إن مقترح مجلس الرؤساء التنفيذيين يُحيي من جديد مبادرة كان قد اقترحها الفريق المعني بالتقييم قبل ثلاث سنوات و لم يوافق عليها أعضاء المجلس آنذاك. وإن التعليقات السلبية جدا على المقترح الجديد الصادرة عن الفريق المعني بالتقييم تؤكد مخاوف الوحدة. فهذا المقترح، الذي وردت عناصره الأساسية على نحو غير متوقع في تقرير الأمين العام بشأن متابعة تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣١١/٦٣ (A/64/589)، طُرح دون استشارة وحدة التفتيش المشتركة، بالإضافة إلى كونه يسلم بأن إنشاء وحدة جديدة هو الاستجابة المناسبة الوحيدة للطلب الوارد في قرار الجمعية العامة المذكور.

٣١ - وإن النظر في هذه المسألة بمختلف جوانبها يستوجب التطرق إلى عناصر مثل دور العلاقات والوظائف والقدرات الموجودة داخل منظومة الأمم المتحدة في مجالي التقييم والإبلاغ، ومدى تأثيرها في الإدارة القائمة على النتائج واستقلالها الحقيقي. ومن ثم يمكن النظر في مجموعة من الخيارات بدلا من الاكتفاء بالمقترح الفريد المقدم من مجلس الرؤساء التنفيذيين. وإن إنشاء وحدة جديدة قد يشكل تكرارا لولاية وحدة التفتيش المشتركة وعملها وللأنشطة التي تضطلع بها مختلف مكاتب التقييم القائمة، ثم إن هذا الخيار قد يكون أقل الحلول فعالية وكفاءة من حيث الكلفة. زد

على ذلك أن اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة كانت قد حذرت بشدة من إنشاء أية هياكل رقابية إضافية. وقال إن المقترح يتعارض أيضا مع فحوى قرار الجمعية العامة ٦٢/٢٠٨، الذي يؤكد على الدور الوطني في الأخذ بزمام الأمور وعلى الحاجة إلى تعزيز القدرات الوطنية في مجال التقييم. فعوضا عن إنشاء هيئة رقابية جديدة، فإنه من الأجدى معالجة أسباب الاستفادة التامة من التقييمات العديدة الموجودة فعلا ومتابعتها والتشجيع على تكثيف التعاون بشأن المسائل التي تهم المنظومة بأكملها. وقال إن الحالة الراهنة تؤكد أيضا مدى أهمية النداءات التي وجهتها الوحدة في الفترة الأخيرة من أجل زيادة الموارد المخصصة لوظيفة التقييم على نطاق المنظومة، مثلما تؤكد الحاجة إلى المساءلة. واختتم بالقول إن قبول المقترحات الواردة في الفصل الثالث من تقرير الأمين العام (A/64/589)، ومن ثم الانسياق في طريق مجهولة وبتكاليف غير معلومة، قد يشكّل خطرا استراتيجيا جسيما.

٣٢ - **السيد هيرمان** (مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق): عرض المذكرة التي أعدها الأمين العام عن تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام ٢٠٠٩ (A/64/642)، وقال إن المذكرة قد أُعدت عملا بالفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة ٦٣/٢٧٢، التي تطلب فيها الجمعية العامة إلى الأمين العام التعجيل بتنفيذ القرار، بما يشمل تقديم الدعم إلى الوحدة. وأشار إلى أن مجلس الرؤساء التنفيذيين ملتزم بمساعدة وحدة التفتيش المشتركة في أداء وظيفتها البالغة الأهمية.

٣٣ - واسترسل بالقول إن تركيز الوحدة المتزايد على المسائل المطروحة على نطاق المنظومة أفضى إلى توثيق التعاون بين مجلس الرؤساء التنفيذيين ووحدة التفتيش المشتركة. وبوجه الخصوص، ساعدت عملية شاملة قادها مجلس الرؤساء التنفيذيين مرة أخرى على تحديد مواضيع يمكن أن تنظر فيها الوحدة بالإضافة إلى برنامج عملها للسنة الجارية. وقال إن مجلس الرؤساء التنفيذيين يواصل تعاونه الوثيق مع وحدة التفتيش المشتركة في إعداد تقاريرها، بوسائل منها على وجه الخصوص تيسير المساهمات المقدمة من المنظمات الأخرى. ففي مناسبات عدة، عمل المجلس إلى جانب الوحدة لتجميع التعليقات على مشاريع التقارير وتعميمها بهدف التوصل إلى نتائج شاملة ومتفق عليها.

٣٤ - علاوة على ذلك، سعى مجلس الرؤساء التنفيذيين إلى إعداد تقاريره المصاحبة لتقارير الوحدة التي تشمل المنظومة بأسرها بسرعة أكبر. وأشار إلى أن النظام الأساسي للوحدة يقضي بأن ينجز مجلس الرؤساء التنفيذيين تلك التقارير في غضون ستة أشهر. غير أن الحاجة إلى إجراء مشاورات مكثفة قد حالت في بعض المناسبات السابقة دون احترام تلك المهلة. وقد اتخذ المجلس خطوات لضمان حصوله على تقارير الوحدة بعد فترة وجيزة من تاريخ إصدارها، وحث المنظمات على أن تتقيد أيضا بالمواعيد المحددة لتقديم تعليقاتها. وقال إن لجان المجلس الرفيعة المستوى ما زالت تناقش مسألة توثيق التنسيق بين المنظمات الأعضاء ووحدة التفتيش المشتركة، في حين أن أمانة المجلس تدعو المنظمات باستمرار إلى ضمان التدفق الجيد للمعلومات بينها وبين وحدة التفتيش المشتركة وإلى تنسيق إجراءاتها بشأن توصيات الوحدة وبرنامج عملها. واختتم بالقول إن هذه الإجراءات قد ساعدت، على تعزيز التعاون بين الوحدة والمجلس بشكل ملحوظ، إلى جانب تكثيف الاتصالات غير الرسمية فيما بينهما.

٣٥ - **الرئيس:** وجه نظر اللجنة إلى المذكرة المقدمة من رئيس الجمعية العامة بشأن إجراءات تعيين مفتشي وحدة التفتيش المشتركة (A/64/667).

٣٦ - **السيد الشماري** (اليمن): تكلم بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وقال إن المجموعة تعرب عن بالغ تقديرها لعمل وحدة التفتيش المشتركة بصفتها هيئة الرقابة الخارجية المستقلة الوحيدة في منظومة الأمم المتحدة وتلاحظ بسرور التحسينات التي أدخلتها الوحدة على أساليب عملها على مدى السنين. كما أن المجموعة ترحب بالإصلاحات الداخلية الجارية وتحث الوحدة على تكثيف جهودها الإصلاحية. وأكد دعم المجموعة الكامل للإطار الاستراتيجي للوحدة للفترة ٢٠١٠-٢٠١٩، الذي نال الموافقة سابقا. ولذلك، تعتزم المجموعة أن تطلب من المراقب المالي أن يوضح لها أسباب عدم حصول الوحدة، في إطار الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، على الموارد الضرورية لتنفيذ برنامج عملها السنوي بما يتماشى مع إطار العمل المذكور. وأكد استعداد المجموعة للنظر في الوقت المناسب في احتياجات وحدة التفتيش المشتركة من الموارد.

٣٧ - وقال إن المجموعة تشجع الوحدة على مواصلة وتعزيز مشاوراتها مع أصحاب المصلحة لدى وضع برنامج عملها، بما يكفل تركيز البرنامج على المسائل التي تحظى بدرجة عالية من الأولوية والأهمية والتأثير. وينبغي للوحدة أيضا أن تستمر في تعاونها النشط مع الهيئات الرقابية الأخرى مثل مجلس مراجعي الحسابات ومكتب خدمات الرقابة الداخلية بغية تجنب الازدواجية في العمل. وإن المجموعة، إذ تدعم التدابير الرامية إلى تعزيز التقييم على نطاق المنظومة، فإنها تؤكد على ضرورة توخي العناية الواجبة لمنع إنشاء هياكل متعددة تجنبا للازدواجية في الجهود. فبدلا من ذلك، ينبغي تعزيز وحدة التفتيش المشتركة باعتبارها هيئة تستوفي الشروط المطلوبة من حيث الولاية المنوطة بها واستقلاليتها وخبرتها وتجربتها. وفي هذا الصدد، إن المجموعة، إذ تؤكد من جديد أن وحدة التفتيش المشتركة هي، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٧٢/٦٣، الهيئة الخارجية والمستقلة الوحيدة على نطاق المنظومة المعنية بالتفتيش والتقييم والتحقيق، فإنها تشدد على أن الآلية المقرر إنشاؤها عملا بقرار الجمعية العامة ٣١١/٦٣ ينبغي ألا تفضي إلى استحداث وحدة جديدة تضطلع بنفس المهام التي تضطلع بها الكيانات القائمة الأخرى. فمن الأهمية بمكان تجنب تضارب المصالح والحرص على ضمان استقلال وظيفة التقييم.

٣٨ - وقال إن المجموعة تعرب عن انشغالها إزاء البطء غير المقبول في تنفيذ التوصيات المقبولة، أو عدم تنفيذها إطلاقا. وستلتمس المجموعة الحصول على إيضاحات بشأن تلك المسألة خلال المناقشات المقبلة حول إطار المساءلة. وينبغي للجهات التي تتولى إدارة مختلف المنظمات المشاركة أن تعجل بالتنفيذ الكامل لجميع التوصيات المقبولة عن طريق الآليات ذات الصلة التي أنشأها الأمين العام ومجلس الرؤساء التنفيذيين. وإن المجموعة، إذ تشير إلى ضرورة متابعة توصيات الوحدة بفعالية أكبر، فإنها ترحب بدراسة الجدوى المتعلقة بنظام المتابعة على الإنترنت وتدعو إلى إنفاذه في أسرع وقت ممكن.

٣٩ - وتذكر المجموعة أن الجمعية العامة قد طلبت إلى الأمين العام، في قرارها ٢٧٢/٦٣، التعجيل بتعيين الأمين التنفيذي لوحدة التفتيش المشتركة بعد التشاور مع الوحدة ومع مجلس الرؤساء التنفيذيين، بما يتماشى تماما مع المادة ١٩ من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. وفي هذا الصدد، تكرر المجموعة الإعراب عن انشغالها إزاء الظروف التي أحاطت بتعيين الأمين التنفيذي للوحدة في عام ٢٠٠٩. وإن المجموعة، إذ تعرب عن أسفها حيال الصعوبات والتأخيرات التي يواجهها بعض مفتشي الوحدة وموظفي الأمانة العامة للحصول على تأشيرات للسفر في مهام رسمية، فإنها تحث جميع الدول الأعضاء على الامتناع عن التدخل في شؤون

الوحدة وعلى تيسير عملية تزويد المفتشين والموظفين بالوثائق التي يحتاجونها للاضطلاع بالمهام المنوطة بهم دون شروط.

٤٠ - **السيد بيرالتا – مونبرلي** (إسبانيا): تكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، والبلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا، وبلدان عملية الاستقرار والانتساب البوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا، بالإضافة إلى أرمينيا وأوكرانيا، وقال إن الاتحاد الأوروبي يقر بدور وحدة التفتيش المشتركة بوصفها الهيئة الرقابية الخارجية والمستقلة الوحيدة على صعيد منظومة الأمم المتحدة. واسترسل بالقول إن الاتحاد الأوروبي يرحب بما تقوم به الوحدة من إصلاحات فيما يتعلق بأساليب عملها ويشجعها على مواصلة جهودها تحقيقا لذلك الغرض.

٤١ - **السيد كوفي** (كوت ديفوار): تكلم بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية، وأكد من جديد دعم المجموعة الكامل لما تقوم به وحدة التفتيش المشتركة من عمل مهم بصفتها الهيئة الرقابية الخارجية الوحيدة على نطاق منظومة الأمم المتحدة وقال إن المجموعة ترحب بجهود الوحدة الرامية إلى إصلاح أساليب عملها. واسترسل بالقول إنه ينبغي لجميع الكيانات التعجيل بتنفيذ توصيات الوحدة وغيرها من مكاتب الرقابة التابعة للأمم المتحدة بغية تحسين الكفاءة والأداء والمساءلة. وأفاد أن المجموعة ستلتمس الحصول على معلومات إضافية بشأن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٤٦/٦٢، بما في ذلك قرارها المتعلق بإنشاء نظام لمتابعة توصيات الوحدة. وأعرب عن أمل المجموعة في أن تساعد الأنشطة المقترحة في برنامج عمل الوحدة المقبل، التي تتناول في معظمها مسائل مطروحة على نطاق المنظومة، على تعزيز التعاون بين كيانات الأمم المتحدة ووحدة التفتيش المشتركة بما يفضي إلى تحسين معدل تنفيذ توصيات الوحدة.

٤٢ - وقال إن المجموعة، إذ تلاحظ التعديلات المدخلة على برنامج عمل الوحدة الجاري بغية مواءمته مع الموارد المتاحة، فإنها تطلب من الجمعية العامة أن تزود الوحدة بما تحتاجه من موارد كيما يتسنى لها تنفيذ مهامها المحددة في إطارها الاستراتيجي للفترة ٢٠١٠-٢٠١٩. وقال إن المجموعة ترحب بالتعاون القائم بين الوحدة وسائر الهيئات الرقابية.

٤٣ - وأشار إلى أن المجموعة تعرب عن أسفها حيال طول المدة التي استغرقتها عملية تعيين الأمين التنفيذي للوحدة. كما تعرب عن أسفها للمشاكل التي تعترض مسؤولي الوحدة للحصول على تأشيرات السفر، والتي تمثل تدخلا في عمل الوحدة؛ واختتم بالقول إن المجموعة تحث جميع الدول الأعضاء على تيسير عمل الوحدة دون شروط.

رُفعت الجلسة الساعة ١٦/٣٥.